اللغز: لماذا يربط المحيطون به الحادث بالانتخابات المقبلة؟

مقتل النائب السابق عبدالحميد الشيخ يفجر جدلا

فجر مقتل النائب البرلمانى السابق عبد الحميد الشيخ (يوم ١٠ يوليو الجاري) جدلًا مكتوما بين أهالى دائرته ، فمنذ لحظة الإعلان عنه اعتبره البعض شهيدا ودعا آخرون أبناء الدائرة إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة (ترشحا وتصويتا!) فى إشارة خفية إلى صراع انتخابى قد يكون الراحل ضحيته، بينما تسببت أقوال أدلت بها زوجته الدكتورة دعاء حسين فى اشتعال جدل معلن بين المسؤول عن إصدار بيانات وزارة الداخلية وهيئة الدفاع عن أسرة البرلمانى الراحل برئاسة المحامى طارق العوضي، حيث نفى بيان منسوب لهيئة الدفاع تلميحات وردت فى بيان الوزارة، تفيد شبهة إقدام النائب على الانتحار. ورغم أن حوادث قتل تحدث بشكل شبه يومي، إلا أنه من النادر أن يحدث مثل هذا الجدل .. المشهد تتعامل مع قمة جبل الجليد الظاهرة وتنتظر تحقيقات النيابة علها تسهم فى حل اللغز.

من هو؟

الدكتور عبد الحميد الشيخ هو عضو مجلس النواب السابق عن دائرة تلا والشهداء بمحافظة المنوفية، والأمين المساعد الحالى لحزب حماة الوطن بالمحافظة. ورغم أنه لم يحالفه الحظ فى آخر انتخابات أجريت بالاستمرار تحت قبة البرلمان، لكنه كان متواجدا دائما بين أبناء دائرته بأعماله المجتمعية وظل يتمتع بحب وتقدير بين أهالى دائرته، وتسبب إعلان وفاته فى حالة من الحزن خيمت على محافظة المنوفية.

سارت الأمور بعد إعلان مقتله بشكل شبه عادى لكن تصريحات لزوجته الدكتورة دعاء حسين سلطت الضوء على اللحظات الأخيرة فى حياته وأحدثت الجدل، قالت الزوجة (التى يبدو أنها تقيم بالخارج) أنها تحدثت لآخر مرة معه فى الثانية صباح (الثلاثاء) يوم الحادث وأن حالته كانت جيدة جدًا.

وتضيف: «كلّمنى أنا والأولاد فى اليوم السابق على الحادث (الإثنين ظهرا)، يطمئن على حالنا، ثم أنهى المكالمة واتصل بمحمد، ابننا الكبير، على انفراد. وفى آخر المكالمة قال لي: خلى بالك من ماما وإخواتك، انت راجل البيت من بعدي.» شعرت بقلق، واتصلت به كثيرًا لم يُجب حتى الساعة ٢ صباحًا، وجدتُه يتصل بي، على غير عادته. سأل عنّا وعن أحوالنا، ثم قال لي: خلى بالك على نفسك وعلى الولاد. وعندما سألته: «لماذا تقول هذا؟» قال لى بالحرف: اسمعى الكلام، خلى بالك على نفسك وعلى الولاد. ثم أنهى المكالمة.

وحين سئلت هل كانت هناك أى خلافات أو تهديدات تعرّض لها قبل الحادث؟ قالت: لا أدرى إن كان قد تلقى تهديدات مؤخرًا أم لا، فهو كان يخاف علينا، ولم يكن يذكر مثل هذه الأمور أمامنا. لكنه بالفعل تلقى تهديدات منذ فترة، وحين علمت أن الوفاة كانت بسبب ٧ طعنات، تذكرت حديثًا قديمًا له معى قال فيه: «عايزين يزيحونى من طريقهم.» وقد ذكرت ذلك فى تحقيقات النيابة. مؤكدة أنه كان ينوى الترشح لانتخابات مجلس النواب ، وكان يجهز نفسه لذلك. وعن فكرة معاناته من مرض نفسى جعلته يقدم على الانتحار قالت: «شائعة مغرضة روّجها البعض للتأثير على تحريات المباحث وترسيخ الفكرة فى عقول الناس، لدرجة أنهم كانوا يتقوّلون فى العزاء مثل الكلاب الضالة لينشروا فكرتهم القذرة هذه». وتضيف : «فى العيد لف البلد كلها وعيّد على الناس وكان مقبل على الحياة ويجهز البيت من جديد عشان الانتخابات لدرجة شال الستاير واتفق على جديدة واتفق يدهن الجدران، كيف لهذه الشخصية أن تنتحر؟!

جدل الداخلية وهيئة الدفاع

وزارة الداخلية أصدرت بيانًا نشر على صفحاتها بمواقع التواصل فى ١٣ يوليو الجاري، قالت فيه: «فى إطار ما تم تداوله بشأن تشكك زوجة برلمانى سابق فى ملابسات وفاة زوجها بالمنوفية.. بالفحص تبين أنه بتاريخ ١٠ يونيو الماضي، تبلغ لمركز شرطة تلا بالمنوفية بوفاة المواطن المذكور، وبجثمانه آثار جروح نافذة.. بالانتقال وسؤال نجلى عمومته، قررا أن المذكور يقيم بمفرده بمسكنه فى الفترة الحالية، ولعدم استجابته لاتصالاتهما قاما بالتوجه لمسكنه وكسرا باب الشقة بالإستعانة بأحد النجارين، حيث اكتشفا وفاته وبجواره أداة تستخدم فى إعداد الطعام «مقوار معدني»، ورجحا انتحاره لسوء حالته النفسية، ولم يتهما أو يشتبها فى وفاته جنائيًا.. وأشارت التحريات المبدئية إلى أن المذكور كان يعانى من مرض نفسي، ويتلقى أدوية مضادة للاكتئاب (تم العثور عليها بمحل البلاغ).. فضلًا عن وجود جميع متعلقاته الشخصية، وسلامة جميع أبواب ومنافذ الشقة، كما تم العثور على خطاب من (٨) صفحات، يشير مضمونه إلى إقدامه على الانتحار. وبمناظرة الجثمان تبين وجود جروح قد لا يؤدى بعضها للوفاة. تم اتخاذ الإجراءات القانونية، وبالعرض على النيابة العامة قررت انتداب الطبيب الشرعى لإجراء الصفة التشريحية للجثمان، وتباشر النيابة العامة التحقيقات، وجارى استكمال التحريات فى ضوء نتائج فحص الطب الشرعي».

بيان الداخلية الذى يشير إلى شبهة انتحار استفز هيئة الدفاع عن النائب الراحل، فردت ببيان بعنوان: «حين يتهم المقوار.. وتغتال الحقيقة»، قالت فيه، إن ما تضمنه بيان الداخلية من سرد جزئى ومجتزأ لملابسات الوفاة، «لا يرتقى إلى مستوى الحياد والشفافية التى تتطلبها خطورة الواقعة»، معربة عن الدهشة من الأسلوب الذى صيغ به البيان، «لاسيما محاولته المبكرة لحسم سبب الوفاة، وربطه بحالة نفسية وانتحار مزعوم».

وقالت هيئة الدفاع، إن وصف أداة الوفاة بأنها "مقوار" ، «مستفزة وتتنافى مع أبسط قواعد التحقيق الجنائي»، ولا تفسر تعدد الإصابات الظاهرة على جسد الضحية، وتساءلت كيف يمكن تفسير آثار ضرب وكدمات وجروح قطعية، فضلًا عن علامات اختناق واضحة حول الرقبة؟ وهى تُظهر بجلاء أن الضحية تعرض لعنف بدنى بالغ، لا يمكن بأى حال تبريره أو التهوين من شأنه.

وأضاف بيان هيئة الدفاع: «إن المجنى عليه كان طبيبًا، وعلى دراية تامة بالوسائل الطبية والعلمية كافة التى يمكن – نظريًا – استخدامها لإنهاء الحياة، إذا ما كانت النوايا قد توفرت لديه للقيام بذلك. و اختيار "المقوار" كأداة للانتحار، يتجاهل المنطق والعقل والخبرة الطبية، ويُناقض تمامًا تكوينه العلمي، ويجعل فرضية الانتحار أكثر ضعفًا وهشاشة.. فهل يُعقل أن يلجأ طبيب إلى وسيلة شاقة وغير فعالة، فى وجود وسائل أكثر مباشرة وسرية؟!

وأكدت هيئة الدفاع عن النائب أنها «ستقدم للنيابة العامة وللرأى العام مستندات موثقة، وإفادات شهود، تدحض بشكل لا لبس فيه الرواية التى يتم محاولة تسويقها، وتكشف عن وقائع صادمة، تؤكد أن ما حدث لا يمكن اختزاله فى مجرد "حالة انتحار". كما طالب بإسناد مهمة استكمال التحريات وأعمال البحث فى هذه القضية إلى فريق متخصص من قطاع الأمن العام بوزارة الداخلية؛ نظرًا لما أحيط بالتحقيقات الأولية من غموض وتساهل، مع التأكيد على ضرورة إصدار التقرير الطبى النهائى بواسطة لجنة ثلاثية من كبار أساتذة الطب الشرعي، على أن تكون مستقلة تمامًا، وتضم أطباء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة والنزاهة، لضمان الوصول إلى حقيقة الأسباب الطبية المباشرة للوفاة، بعيدًا عن أى ضغوط أو تأثيرات او روايات محليه تم تسويقها.

ماذا وراء الأكمة؟ التحقيقات كفيلة بإيضاح الحقيقة.

زوجته تتحدث عن تهديدات وبيان الداخلية يرجح الانتحار والعوضى يطالب بتحقيقات نزيهة وشفافة

تقرير – هيباتيا موسى